

الخطة الإستثمارية لزيادة نسبة المساهمة بالمساهم أو المجموعة المرتبطة في شركة "الأهرام للطباعة والتغليف" (ش.م.م) لتصل إلى

30%

بالإشارة إلى أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وفي إطار الحرص على الالتزام بكافة الضوابط الرقابية المنظمة لسوق المال المصري؛ فلزم الإفصاح عن الرغبة في زيادة الحصص الاستثمارية في شركة "الأهرام للطباعة والتغليف" والمقيدة بالبورصة المصرية - من النسبة الحالية وصولاً إلى نسبة مستهدفة تعادل 30% من إجمالي أسهم رأس مال الشركة.

والنقاط الجوهرية التالية للخطة الإستثمارية هي كالآتي:

1. الطابع الاستثماري للزيادة: إن الهدف الأساسي من زيادة المساهمة هو هدف استثماري بحت (Passive Investment) طويل الأجل، نابع من الرؤية الإيجابية لمستقبل القطاعات التشغيلية والانتاجية التي تعمل بها الشركة.
2. عدم التمثيل الإداري: الالتزام الكامل بفصل الملكية عن الإدارة وضمن استقرار الحوكمة، والتأكيد على عدم الرغبة في المطالبة بأي مقاعد في مجلس إدارة الشركة.
3. الالتزام بحدود الاستحواذ: التأكيد على الالتزام التام بعدم تجاوز عتبة الـ 33.3% من أسهم الشركة إلا بتقديم العرض الإجباري للشراء، وذلك التزاماً بالقواعد المنظمة لعروض الشراء الإجبارية، وضمناً لاستمرارية تداول السهم بشكل طبيعي في السوق.
4. الشفافية والالتزام: سيتم تنفيذ عمليات الشراء عبر آليات البورصة الرسمية وبالتنسيق الكامل مع الجهات الرقابية، مع الالتزام بكافة متطلبات الإفصاح عن تغير نسب الملكية في المواعيد القانونية.

محمد مصطفى
مطرس



ملخص الخطة الاستثمارية

1. الهدف من الاستحواذ (Investment Rationale)

تعتمد الرؤية الاستثمارية لرفع الحصة من 25% إلى 30% على تعظيم القيمة الرأسمالية للمحفظة الاستثمارية، وذلك بناءً على المعطيات التالية:

- الإيمان بالنمو القطاعي: نرى أن الأذرع التشغيلية للشركة، خاصة في قطاع إنتاج وصناعة وطباعة مواد التعبئة والتغليف، وذلك باستخدام أحدث الأجهزة التكنولوجية في ذلك المجال، ما يهدف إلى الاستمرار في تحسين مستوى جودة منتجاتها والابتكار في تقديم حلول التغليف والطباعة
- الاستفادة من انخفاض القيمة السوقية: بناءً على التحليل المالي، يتداول السهم حالياً دون قيمته العادلة، مما يمثل فرصة استثمارية طويلة الأجل لتعظيم العوائد عند ارتداد السهم لمستوياته الحقيقية.
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: نهدف من خلال الوصول لنسبة 30% إلى الانتقال من "استثمارات مالية" إلى "استثمارات في شركات شقيقة (Associates)"، مما يسمح لنا باستخدام طريقة حقوق الملكية (Equity Method)، وهو ما يعكس قوة المركز المالي للمستثمر في تقاريره السنوية.

2. طبيعة الاستثمار والالتزامات (Investor Commitments)

تأكيداً على حسن النوايا والحفاظ على استقرار هيكل الحوكمة في الشركة:

- التنازل عن التمثيل الإداري: نؤكد للهيئة عدم الرغبة في طلب مقعد بمجلس الإدارة، مما يضمن استمرارية الإدارة الحالية في تنفيذ خططها دون تدخل.
- دعم الاستقرار السعري: سيتم تنفيذ عمليات الشراء بطريقة تدرجية ومنظمة لضمان عدم إحداث تذبذبات سعرية حادة تضر بصغار المساهمين.

3. خطة التنفيذ والالتزام بالشفافية

- آلية الشراء: سيتم الشراء عبر آليات السوق المفتوح أو الصفقات المتفق عليها (Block Trades) وفقاً للقواعد والإجراءات المنظمة الصادرة عن الهيئة والبورصة.
- الإفصاح الدوري: نلتزم بالإفصاح الدوري وصولاً للمستهدف.
- مشروع عرض الشراء: نؤكد إدراكنا التام للمادة 353 من اللائحة التنفيذية لقانون 95 لسنة 1992، والالتزام بعدم تخطي حاجز الـ 33.3% لتجنب إلزامية تقديم عرض شراء إجباري، حيث أن هدفنا هو 30% فقط.

4. مصادر التمويل (Funding)

- التأكيد على أن مصادر تمويل الصفقة هي مصادر ذاتية (أو عبر أدوات تمويلية معتمدة)، مع الاستعداد الكامل لتقديم كافة المستندات التي تثبت شرعية التدفقات النقدية وفقاً لقوانين مكافحة غسل الأموال (AML).

نقاط إضافية:

1. تعزيز الثقة في السوق: حيث ان دخول مستثمر لزيادة حصته لـ 30% هو شهادة ثقة في الاقتصاد المصري وفي قطاع الاستثمار والتنمية، وهو ما تشجعه.
2. حماية الأقلية: الالتزام بعدم طلب مقاعد إدارية يطمئن الهيئة بأننا لن نمارس ضغوطاً قد تؤثر على سياسة توزيع الأرباح أو القرارات الاستراتيجية التي تهم صغار المساهمين.

محمد محمد
مدير العمليات

